مجلس محافظة طرطوس يشكو الأسعار والمخالفات

طرطوس- محمد حسين

طالب المهندس ياسر ديب رئيس مجلس محافظة طرطوس الدوائر والمؤسسات بإعداد الدراسات الفنية لمتطلبات المحافظة المنسجمة مع ظروف الحرب وتداعياتها الحالية والمستقبلية وإعداد المذكرات لتعديل القوانين والمراسيم والبلاغات لتنسجم مع الظرف الحالي ومع مصلحة المواطن، مشيراً إلى أن تداعيات الأزمة التي تمر بها سورية أثرت في المحافظة في مختلف نواحي الحياة بما فيها تنفيذ الخطط والبرامج، إضافة لغلاء الأسعار وعدم استقرارها وتذبذب صرف الليرة وصعوبة النقل والإمداد وتأمين اليد العاملة والمعاناة من الازدحام السكاني والمعيشي والضغط الهائل على البنى التحتية من طرق وكهرباء وصرف صحي ومدارس مؤكداً الاستمرار بالمطالبة للحصول على دعم خاص للمحافظة من بند إعادة الإعمار في موازنة الدولة، جاء ذلك خلال انعقاد أعمال دورتهم العادية الثالثة للعام الحالي.

وتركزت مطالبات الأعضاء على ضرورة تفعيل عمل دائرة حماية المستهلك والتعاون مع الجهات المعنية للوقوف بوجه ظاهرة الغلاء الفاحش التي تؤرق المواطنين والعمل على تنظيم عملية توزيع السلل الغذائية المقررة لأسر الشهداء والجرحى والأسر المتضررة من العمليات الإرهابية في مختلف مناطق المحافظة.

ودعا الأعضاء إلى إحداث ثانوية في قرية الشندخة نظرا لبعدها عن أقرب ثانوية مسافة /١٥/ كيلومتراً وتزويد مشفى الشيخ بدر الوطني بعيادتين جلدية وسنية وتحسين واقع النبع في قرية الشميميس بريف صافيتا وتحسين واقع الصرف الصحي في بلديات حصين البحر ومتن الساحل وتقديم الإعانة اللازمة لذلك، نظرا لما تعانيه من ضغط نتيجة زيادة إعداد الوافدين والإسراع بإحداث مخبز احتياطي في الصفصافة.

والعمل على معالجة مخالفات البناء وصيانة الطرق الرئيسية في مدينة بانياس وتوحيد الجهة التي تقوم بتدقيق مشاريع الإفراز العقاري بالمحافظة وإعادة النظر بعمل المكتب الفني الاستشاري في مبنى المحافظة وتنفيذ مطبات وفق كشوف فنية على مفرق بيت الشيخ يونس في صافيتا، نظراً لخطورة الموقع إضافة إلى دعم مدينة صافيتا بالإعانة اللازمة للاستمرار بعمليات جمع القمامة من القرى التي تم ضمها إلى المدينة في عام ٢٠١٠ مؤكدين ضرورة أن تقوم المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بتزويد المحافظة بخطتها السنوية لصيانة الطرق المركزية في المحافظة ليتم التنسيق واختيار الأماكن الأكثر حاجة للصيانة في المحافظة.

منعاً للتزوير.. مشروع لتوثيق الشرقيات السورية

دباس لـ«الوطن»: القطعة تباع في الداخل بـ١٠ آلاف وبـ٥ أضعاف في بعض دول الخارج

فادي بك الشريف

كشف رئيس اتحاد حرفيي دمشق مروان دباس في تصريح خاص لـ«الوطن» عن مشروع يتم العمل عليه حالياً بالتنسيق مع عدة وزارات بهدف توثيق مهنة الشرقيات في سورية كي يكون لها هوية ومصدر وموثقة على أنها صناعة وحرفة سورية في مختلف الدول، مؤكداً أن هناك حالات كثيرة تباع فيها الشرقيات بأسعار ١٠ آلاف ليرة سورية ولكن يتم توثيقها في الخارج وتنسب لعدة دول على أنها ليست سورية وتباع بـ٥-٦ أضعاف سعرها الحالي، مبيناً أن عملية التوثيق تمنع حدوث أي حالات تزوير في الدولة وخاصة في تركيا.

وأكد دباس عدم وجود حماية كافية لمهنة الشرقيات على صعيد عملية توثيقها من الجهات المعنية، مؤكداً أن المطلوب هو الاهتمام بهذه المهنة والحرفة بشكل أكبر تلافياً لانقراضها وأن يتم توثيقها مثلها مثل الذهب، ولاسيما أن الشرقيات تباع مثلها مثل أي سلعة في السوق وهذا أمر ينعكس سلباً عدا أهمية ومكانة هذه الحرفة والإبداع السوري في هذا المجال.

وأوضح دباس أن هناك ٥٠ حرفياً فقط في مجال الشرقيات والمطلوب التنسيق بين وزارات الدولة للاهتمام بها بشكل أكبر إضافة لضرورة وجود منطقة حرفية خاصة لصناعة الشرقيات.

وأشار دباس للعمل على معهد للتدريب، مبيناً أنه تم العمل حالياً على مشروع أكاديمي خاص بالشرقيات.

من جهة ثانية أكدت مصادر محافظة دمشق لـ«الوطن» أن مجلس المحافظة أخضع مهنة بيع الشرقيات (الموزاييك- النحاسيات- الصدفيات- الأراكيل...) للترخيص الإداري في المحال التجارية والأسواق والأبنية التجارية والمحال المحولة إلى تجارية والمرائب المحولة إلى تجارية وفي مناطق المخالفات الجماعية وكل أنحاء المدينة بما فيها مدينة دمشق القديمة باستثناء الأسواق التخصصية والتراثية التي تتعارض الممارسة فيها مع مهنة بيع الشرقيات مثل الدقاقين والبزورية... الخ، وبما يقلل من إمكانية وجود حالات لا تنطبق عليها اشتراطات الترخيص المطلوبة.

ونصت الموافقة على تطبيق القرار رقم ٥٨ الخاص بالمهن التجارية عليها والقرار رقم ١٠١ في المدينة القديمة الخاص بمنح التراخيص الإدارية المؤقتة للعقارات التقليدية المحتوية على مخالفات بناء غير قابلة للتسوية.

من يتاجر بالحبوب يتاجر بدماء الشهداء

اجتماع نوعي لتذليل صعوبات استلام محصول الحبوب

محمود الصالح

بهدف توفير أفضل السبل لتسويق محصول الحبوب لهذا الموسم عقد اجتماع نوعي موسع برئاسة الدكتور عبد الناصر شفيع عضو القيادة القطرية للحزب رئيس مكتب الفلاحين والمديرين العامين لمؤسسات الحبوب والمصرف الزراعي والصوامع القطري وحضور وزراء الزراعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك ورئيس الاتحاد العام للفلاحين ورؤساء اتحادات الفلاحين ومكاتب الفلاحين الفرعية في المحافظات تم خلاله مناقشة الاستعدادات المتخذة من قبل المؤسسة العامة للحبوب لاستلام المحصول في هذا الموسم حيث أكد عضو القيادة القطرية أننا في هذا الوطن بكل مكوناته ورغم ما يجري من قتل وتدمير سننتصر لأن من يواجه أعتى تتار العصر أربع سنوات لا بد أن ينتصر.. ونحن صامدون بهذا السبب بكل شرائح المجتمع وبشكل خاص شريحة الفلاحين الذين قاوموا هذا المشروع وتمسكوا بأرضهم رغم محاولات التهجير وعلينا أن نقدم للفلاح كل ما يحتاجه لمده بأسباب البقاء والصمود. والآن نحن في مرحلة تسويق الحبوب وعلينا أن نقدم للفلاح كل ما يحتاجه لتسويق إنتاجه من الحبوب بالشكل الأمثل. ومطلوب منا وضع آليات التسويق والتخفيف ما أمكن عن الفلاح.

وزير الزراعة المهندس أحمد القادري قال: كان موسم هذا العام جيداً وبلغت المساحة المزروعة بالقمح ١,٢ مليون هكتار يقدر إنتاجها بنحو ثلاثة ملايين طن ومساحة الشعير هي مقاربة لمساحة القمح ويقدر إنتاج الشعير بنحو ١,٣ مليون طن وقامت الحكومة بتأمين السيولة اللازمة حيث رصدنا ١٠٠ مليار ليرة سورية لشراء الحبوب لهذا الموسم وتم إقرار خطة عمل من شأنها تسهيل عمليات الاستلام حيث سيتم تزويد مراكز الحبوب بالطاقة الكهربائية بشكل مستمر وكذلك تأمين المحروقات للحصادات وسيارات نقل الحبوب وسيتم شراء كامل الكميات المعروضة من الحبوب وهناك تسهيلات في منح شهادة المنشأ ونحن مع تمديد فترة حسن النية لتسديد الديون المترتبة على الفلاحين.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية قال: وضعنا في الوزارة كل الخطط اللازمة لإنجاح موسم الحبوب من خلال عقد مؤتمر عام للحبوب وتشكيل لجنة مركزية ولجان فرعية وإصدار التسعيرة المشجعة وهي أفضل من الأسعار العالمية للحبوب...

رئيس الاتحاد العام للفلاحين قال: لقد تحدى الفلاح السوري كل الظروف وتم تنفيذ الخطة الزراعية واستجابت الدولة لذلك وقدمت الدعم اللازم للفلاح من خلال منحه الأسعار التشجيعية وتم إلغاء جميع عقود استيراد القمح نتيجة ثقة الحكومة أن الفلاح سيوفر الغذاء للبلاد من إنتاجنا الوطني ونطالب بتمديد حسن النية في تسديد القروض وفي ذلك مصلحة حقيقية للدولة والفلاح ونتمنى إلغاء طلب براءة الذمة لأنه لا يجوز أن يكون المصرف الزراعي جابياً للكهرباء والمياه والهاتف ونحن في الاتحاد سنقدم مكافأة كبيرة جداً للفلاحين والمنظمات الفلاحية التي تسهم في تسويق الإنتاج بالشكل المطلوب.

وعن المتاجرة في السوق السوداء بالحبوب قال: من يتاجر بالحبوب فإنه يتاجر بدماء الشهداء.

مدير عام مؤسسة الحبوب: قامت المؤسسة بكل الإجراءات اللازمة لاستلام المحصول وصدرت القرارات الخاصة بالمواصفات اللازمة للحبوب ولدينا تعليمات بشراء كل الحبوب لهذا الموسم ويمكن أن نشتري حبوب الموسم الماضي من الفلاحين الذين لم تمكنهم ظروفهم من تسويقها في العام الماضي ولدينا الآن مخزون ٢٣ مليون كيس خيش فارغ وقد بدأت المراكز المفتتحة لاستلام المحصول والبالغ عددها ٢٩ مركزاً على مستوى القطر باستلام القمح.

وسيتم منح التسهيلات اللازمة لجميع الفلاحين في البلاد.

مدير عام المصرف الزراعي قال: إن موضوع اقتطاع قيمة الماء والكهرباء والهاتف كان بناء على توصية اللجنة الاقتصادية على الرغم من مخالفتها للقوانين والأنظمة ونحن لسنا جباة لهذه الجهات وبالنسبة لتمديد فترة حسن النية لتسديد القروض نحن أعددنا مذكرة بذلك وسيتم صرف قيمة الحبوب خلال ٢٤ ساعة من تاريخ استلامنا المذكرة من مؤسسة الحبوب.

مدير عام الصوامع طلب استثمار الصومعة الموجودة في الغاب والتي تبلغ طاقتها التخزينية ١٤٠ ألف طن وكذلك صويمعات الحسكة والقامشلي.

رؤوساء الاتحادات الفلاحية في المحافظات ورؤساء مكاتبها الفلاحية الفرعية كانت لهم مقترحات مشتركة أكدت جميعها ضرورة إقرار تمديد حسن النية لتسديد القروض المترتبة على الفلاحين وعدم مطالبة الفلاحين ببراءة ذمة تجاه مؤسسات المياه والكهرباء والهاتف.

> وزير الزراعة: ١٠٠ مليار ل.س لشراء الحبوب والتسليم خلال ٢٤ ساعة
>
> رئيس اتحاد الفلاحين: نطالب بتمديد حسن النية في تسديد القروض

امتحانات دمشق.. أجواء هادئة وأسئلة سهلة.. وفي المحافظات تسير بشكل منتظم

أسعد المقداد

بدأت صباح أمس في جميع المحافظات الامتحانات العامة لشهادتي التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية بمادة الاجتماعيات حيث تقدم إليها ٣٠٤٠٠٠ طالب وطالبة

وتفقد الدكتور هزوان الوز وزير التربية يوم أمس واقع امتحانات شهادة التعليم الأساسي في عدد من المراكز الامتحانية بمحافظة دمشق، واستمع من التلاميذ حول واقع الأسئلة وشموليتها للمنهاج بأكمله وتناسبها مع مستوياتهم والزمن المحدد للإجابة عنها، داعياً العاملين إلى أهمية التقيد بالتعليمات الامتحانية، وتوجيه التلاميذ إلى الالتزام بها؛ حرصاً على امتحان موضوعي يحقق الغاية المرجوة منه وفي تصريح للإعلاميين أكد وزير التربية أن الوزارة حرصت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لإنجاح العملية الامتحانية، وعملت على تجهيز المراكز الامتحانية بمختلف مستلزماتها وضمان حمايتها وحراستها على مدار الساعة وطيلة الفترة الامتحانية، مشيراً إلى أنه يتم التواصل باستمرار مع المحافظات للاطمئنان على سير العملية الامتحانية، وقد سارت الامتحانات مع بداية اليوم الأول في مختلف المحافظات بشكل سليم ومنتظم.

ووجه وزير التربية شكره للقائمين على العملية الامتحانية الذين بذلوا الجهود للتجهيز للامتحانات وسيواصلون العمل حتى إعداد النتائج وإصدارها، وتمنى للأبناء النجاح والتوفيق.

من جهته أوضح الدكتور بشر الصبان محافظ دمشق أنه بإنجاز العملية الامتحانية نتوج نصراً جديداً يضاف إلى انتصارات شعبنا، مؤكداً أن محاربة الفكر الإرهابي لا يقابل إلا بالعلم والمعرفة لبناء الأجيال الذين يقع على عاتقهم بناء سورية المتجددة، معرباً عن أمله في استمرار العملية الامتحانية بنجاح دون أية عوائق.

وفي آراء للطلاب عن مستوى الأسئلة تحدث البعض أنه لم يكن صعباً والأجواء الامتحانية كانت هادئة ومريحة ولم يحدث أي شيء يعوق العملية الامتحانية إضافة إلى أن الخوف الذي كان ينتاب الطلاب قبل الامتحان تبدد بمجرد الدخول إلى القاعة نظراً للأجواء المريحة التي وفرها المراقبون مؤكداً أن الأسئلة كانت سهلة حيث تمكن الطلاب من الإجابة عنها خلال نصف الوقت المحدد لها.

وبين الموجهون في مكتب التوجيه الأول بوزارة التربية أن الأسئلة كانت واضحة وسليمة من الأخطاء الطباعية وشاملة لموضوعات الكتاب المقرر وتميزت بدقتها العلمية وراعت المستويات المختلفة للطلاب.

ثلاثة مراكز امتحانية للطلاب النازحين في اللاذقية

اللاذقية - نهى شيخ سليمان

توجه نحو ٢٣ ألف طالب وطالبة إلى امتحانات شهادة التعليم الأساسي وكانت تربية اللاذقية قد أعدت لهم ٢٢٥ مركزاً امتحانياً، إضافة إلى مركزين لطلبة الإعدادية الشرعية.

وخلال جولة تفقدية على المراكز الامتحانية أكد مدير التربية محمد يونس قزق حسن سير العملية الامتحانية، مثنياً على جهود القائمين في المراكز، مضيفاً إن مديرية التربية قد وفرت كل الظروف الملائمة لتجري الامتحانات دون أي مشكلات أو عوائق، منوهاً بأن الوزارة قد لحظت أوضاع الطلبة في المناطق الساخنة وفق تعليمات وزارية وقدمت جميع التسهيلات ليتابعوا تحصيلهم العلمي، وفي هذا الإطار فقد تم تخصيص ثلاثة مراكز امتحانيه للطلبة النازحين من مدينة إدلب والبالغ عددهم نحو ٣٧٥ طالباً، إضافة لاستيعاب طلاب مدينتي الرقة ودير الزور.

شعارات جميلة «مسكن لكل أسرة وسيولة تفوق الـ٣٠ مليار ليرة سورية» ولكن...

غزال: التعاون السكني أصابه الوهن ونخره الفساد وأدخلته الأزمة بالركود

عمار الياسين

عقد مجلس الاتحاد العام للتعاوني السكني أمس اجتماعه الأول تحت شعار «تأمين مسكن لكل أسرة واجب وطني».

وأكد وزير الإسكان والتنمية العمرانية المهندس وليد غزال أن الحكومة تعي تماماً جسامة التحديات القائمة، مشيراً إلى أنها تعمل على معالجتها بكل ما هو ممكن ومتاح وفقاً للأولويات، وفي مقدمتها إيجاد الحلول والمعالجات لمختلف قضايا السكن والإسكان، لافتاً إلى أن القطاع السكني يعد من أكثر القطاعات تضرراً من الأعمال الإرهابية والتخريب الممنهج للبنية التحتية ما يحتم تكاتف وتضافر جهود القوى الوطنية كافة لإعادة بناء هذا القطاع الحيوي.

وأضاف: يعد قطاع التعاون السكني أحد أركان التعددية الاقتصادية ومن الشركاء الرئيسيين في هذا الجانب فقد حقق إنجازات عديدة ولبى حاجات الإخوة التعاونيين واستطاع تأمين مسكن لائق بسعر اقتصادي لذوي الدخل المحدود وقدم المنتج بمواصفات أفضل وسعر أقل لكونه استبعد غاية وهدف الربح فضلاً عن دوره في كبح جماح الأسعار.

مشيراً إلى أنه أصابه الوهن لعدة أسباب لعل من أهمها صعوبة تأمين أراض للجمعيات وفساد مجالس إدارات بعض الجمعيات ومشكلات التمويل إضافة إلى وجود حالة الركود التي أصابته نتيجة الحرب الكونية التي يتعرض لها وطننا حيث توقفت العديد من مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء الأمر الذي أرخى بظلاله على الأعضاء التعاونيين ولكن كل ذلك لم يثن عزيمتنا وعملنا بجهد للنهوض بالقطاع من خلال تطوير البيئة التشريعية المناسبة وتعديل القوانين الناظمة لعمله كي يأخذ دوره الحقيقي ويستعيد ألقه ويمنحه المرونة، فكان صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٦ لعام ٢٠١٤ وتعليماته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٠ لعام ٢٠١٥ التي أجازت للإخوة التعاونيين إمكانية التنازل عن العضوية أو الاكتتاب أو التخصص أو المسكن دون اللجوء إلى المنظومة القضائية ودعوة إحلالات العضوية كما عملنا على إعداد مشروع نص تشريعي يتم بموجبه تعديل المرسوم التشريعي رقم ٩٩ لعام ٢٠١١م، الذي عالج العديد من الثغرات وتضمن مواد أضفت إليه الحداثة والمرونة حيث سيكون له أثر إيجابي في تأمين أراض خارج المخططات التنظيمية من أملاك الدولة أو من صندوق الخدمات وإحداث الضواحي والاستفادة من ميزات القانون ١٥ للتطوير العقاري وإحداث صندوق للخدمات المالية للمساهمة بإقراض الجمعيات التعاونية، وشجع الجمعيات المشتركة وأتاح الفرص للمواطنين من خلال عدم اعتبار المتنازل له مستفيداً حيث يحق للمستفيد بعد خمسة عشر عاماً الاستفادة مرة ثانية، إضافة إلى أنه منح الجمعية السكنية الحق في إنشاء مكاتب هندسية وشراء واستيراد الآلات والمواد اللازمة لأعمال البناء وعالج مشروع المرسوم طرق التبليغ لحضور الهيئات.

وكشف الوزير عن أن سيولة القطاع التعاوني السكني تقدر بـ٣٠ مليار ليرة سورية ونحن قادرون على تمويل مشاريعنا، مشيراً إلى أن القطاع التعاوني السكني من أكبر القطاعات وبلغ عدد أعضائه نحو مليون عضو وهو قطاع أساسي وستكون الدولة رديفاً له عبر علاقة تشاركية، داعياً اعتبار المصرف العقاري والتعامل معه كتمويل رديف لافتاً إلى أنه تم حل مشاكل الجمعيات الاصطيافية لنحو ١٦ جمعية من أصل ٣٢ جمعية.

ومن جانبه أكد رئيس اتحاد التعاون السكني زياد سكري أن الحكومة تسعى إلى تأمين متطلبات التعاون السكني، مشيراً إلى أن قطاع التعاون من القطاعات المهمة التي ستقوم بعملية إعادة الإعمار، مضيفاً: إن السعي سيكون لمعالجة جميع الإشكاليات التي تعترض سير العمل، لافتاً إلى دور الوزارة حالياً لتقليص الفجوة والتباين في وجهات النظر، داعياً إلى العمل لمصلحة القطاع.

امتحانات حماة جيدة وطلاب صوران بعد ٣ سنوات يمتحنون في مدينتهم

حماة - محمد أحمد خبازي:

يوم أمس كان طلاب التعليم الأساسي على موعد مع امتحاناتهم النهائية التي يحصدون فيها غلال تعبهم وسهرهم الطويل خلال العام الدراسي.

وقد كانت امتحانات حماة جيدة، فقد أكد عدد من الطلاب لـ«الوطن» وهم: «علاء اليوسف، حنين زيدان، لمى الطويل، نور فرحة، محمد حلبي، حسن سليمان، أدهم مصطفى، لولا إبراهيم» أن الأسئلة كانت سهلة بشكل عام، وبخاصة أسئلة مادتي التاريخ والقومية، ومعظمها متوقع، وأما أسئلة الجغرافية فلم تخل من صعوبة، وتحديداً السؤال المتعلق بمساحة وادي النيل وإقليم بلاد الشام من حيث الموازنة بينهما.

الموجه الاختصاصي علي صدران قال: الأسئلة واضحة وليس فيها أي لبس، وشملت معظم المنهاج، وتناسب جميع المستويات، وبخاصة الطالب الوسط. وأكد موجه آخر أن نسبة الأسئلة الموضوعية كانت «٧٠ ٪، ونسبة التي تقيس مهارات الفكر ٣٠ ٪». وقد اعتمدت المنهجية العلمية المنظمة، بالإضافة إلى الاستدلال والمقارنة.

وما يميز الامتحانات في حماة هذا العام، هو عودة طلاب صوران إلى مراكز منطقتهم بعد غياب ٣ سنوات عنها، بسبب الظروف الأمنية.

وقد عبّر العديد من الطلاب عن فرحتهم بهذه العودة التي وفرت عليهم وأسرهم نفقات مادية وأعباء نفسية إضافية.

ولم تشهد الامتحانات أي مشكلات أو فوضى، أو انسحابات أو غيابات، بل سارت بشكل جيد ووفق الخطة الوزارية الموضوعة.

واطلع محافظ حماة الدكتور غسان خلف وأمين فرع حماة لحزب البعث على سير الامتحانات في مدرستي ٦ تشرين للذكور أحرار والوحدة العربية للإناث، وذلك في حي البياض في مدينة حماة.